استراتيجية الامن القومي العراقي في مجال مكافحة التطرف العنيف

Iraq's National Security Strategy to Combat Violent Extremism

م.م. زينب ضياء محمد امين

جامعة بغداد / مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية

zainab.d@cis.uobaghdad.edu.iq

تاريخ الاستلام:٢٠٢٥/٢/٣ تاريخ القبول/٢٠٢٥/٣/٢٧ تاريخ النشر: ٢٠٢٥/٧/٣٠

الملخص:

ان للتطرف أسباب عديدة أدت الى انتشاره في العديد من الدول ، نتيجة لاختلاف البيئة والظروف والتي ساهمت في تعزيز القدرة ذات التأثير في السلوكيات العنيفة تجاه المجتمعات ، اذ أن التطرف العنيف المؤدي الى الارهاب أحد أهم السلوكيات العنيفة المدمرة في بناء المجتمعات ، اذ ان التطرف العنيف يظهر من خلال وجود بيئة حاضنة وظروف تساعد في انتشاره في المجتمعات التي يسودها ضعف في بنية النظام السياسي والمجتمعي ، لاسيما أن العراق يمثل أحد أهم الدول التي تنتشر بها ظاهرة التطرف نتيجة التحديات التي يشهدها البلد فضلاً عن انه أصبح ساحة للصراعات الاقليمية والدولية في البلاد ، لذا فان استراتيجية الأمن القومي العراقي تعمل وبشكل مستمر في مكافحة مثل تلك الظواهر واهمها التطرف العنيف المؤدي الى الارهاب.

الكلمات المفتاحية : (التطرف ، الأمن ، أشكال التطرف ، استراتيجية مكافحة التطرف)

Abstract:

Extremism has numerous causes that have contributed to its spread in many countries, due to differences in environments and circumstances that have strengthened the factors influencing violent behaviors towards societies. Violent extremism, which leads to terrorism, is one of the most destructive violent behaviors in community building. Violent extremism manifests in the presence of a supportive environment and circumstances that help it spread in societies weakened by political and societal system flaws. Iraq, in particular, is one of the most affected countries by extremism due to the challenges it faces and its role as a battleground for regional and international conflicts. Therefore, Iraq's national security strategy continuously works to combat such phenomena, with a primary focus on violent extremism leading to terrorism.

Keywords: (Concept of extremism, concept of security, forms of extremism, counter-extremism strategy)

المقدمة :

يشهد عالمنا اليوم حالة من عدم الاستقرار السياسي والأمني التي تواجه الدول ، نتيجة التحديات والظروف التي تواجه الدول وأهمها العراق مما أدى إلى انتشار اشكال عدة أهمها التطرف ، حيث تعد ظاهرة التطرف وما يرتبط بها من أشكال و اساليب كالعنف والإرهاب والجريمة المنظمة أحد تحديات العالم المعاصر ، وهذا ما دفع بالدول لوضع استراتيجية متكاملة وشاملة مبنية على أسس وآليات وقدرات الدولة لمواجهة التحديات الأمنية ومنها الارهاب والتطرف حيث لعبت استراتيجية الأمن القومي العراقي دور مهماً وواضحاً في وضع استراتيجية لمواجهة التحديات الأمنية ، كالتطرف والارهاب وذلك من خلال توظيف جميع مقومات القوة والتي تمتلكها الحكومة العراقية ومؤسساتها الأمنية (السياسية ، الفكرية ، الاقتصادية) لتحدي ظاهرة التطرف العنيف في العراق وما يترتب عليه من أشكال عدة مثل (الجريمة – الارهاب) لذلك فان استراتيجية الأمن القومي العراقي كان لها دوراً بارزاً في مكافحة الارهاب والتصدي له فضلاً عن دورها في التعافي من ظاهرة التطرف بعد سيطرة (داعش) على العديد من الاراضي العراقية.

اشكالية البحث :

تستند اشكالية البحث على فكرة مفادها (ان التطرف العنيف في العراق يشكل أحد التحديات والتهديدات الأمنية التي تواجه استراتيجية الأمن القومي العراقي من جانب و تعدد ابعاده ومحاوره و ما يشكله من تهديداً واضحاً على الحكومة العراقية من جانب أخر) لذلك يمكن طرح تساؤلات عدة أهمها:

١- ما المقصود بالتطرف والتطرف العنيف؟

٢- ما هي أسباب التطرف وما هي أبعاده؟

٣- ما هي أهم التحديات التي تواجه استراتيجية الأمن القومي العراقي؟

٤- ما هي اهم الآليات التي تم توظيفها لمواجهة التطرف العنيف في العراق؟

فرضية البحث : يقوم البحث على فرضية مفادها (أن هنالك علاقة طردية بين حجم التحديات والتهديدات التي تواجه استراتيجية الامن القومي وبين الامكانيات والمقومات التي تمتلكها الحكومة العراقية في مواجهة التطرف العنيف في العراق ، وهذا ما يتطلب من صانع القرار العراقي الى وضع استراتيجية شاملة لمواجهة ظاهرة التطرف تبنى وفق ممكنات الدولة الاستراتيجية.

أهمية البحث : تكمن اهمية البحث من حيث أن التطرف العنيف يعد واحدًا من أكبر التحديات التي تواجه العراق والمنطقة ، ومكافحة التطرف العنيف أساس لتحقيق الاستقرار السياسي والأمني في العراق ، مما يجعله ضروريًا لضمان الاستقرار ، واستخدام استراتيجية فعالة لمكافحته وهذا ما عملت به مستشارية الامن القومي العراقي ، حيث تمكنت من توظيف جميع مقومات القوة للتصدي لهذه الظاهرة وما يرتبط بها من تحديات كالإرهاب .

منهجية البحث : اعتمدت الدراسة على منهجين رئيسين ، الاول هو المنهج الوصفي والذي تم عن طريقة تفسير مفهوم التطرف وما يرتبط به من مفاهيم مقاربة كالتطرف العنيف ، فضلاً عن التطرق الى اهم الابعاد والخصائص الذي ترتبط بها، كذلك التطرق الى اهم التحديات الداخلية والخارجية التي تواجه استراتيجية الامن القومي العراقي ، اما المنهج الثاني هو المنهج الاستشرافي حيث يتم الاستعانة بهذا المنهج

وذلك لغرض وضع عدة مسارات لمواجهة التطرف العنيف ، فضلاً عن الدور الامني الذي تقوم به مستشارية الامن القومي العراقي لمواجهة التطرف المؤدي الى الارهاب.

هيكلية البحث : تم تقسيم البحث الى ثلاثة محاور رئيسة ، تناول المحور الاول ما هية التطرف ، اما المحور الثاني فتم التطرق الى التهديدات التي تواجه استراتيجية الامن القومي العراقي ، اما المحور الثالث فقد تم تناول آليات تعزيز الأمن القومي العراقي في مجال مكافحة التطرف العنيف.

المحور الاول

ماهية التطرف

اولا: مفهوم التطرف والتطرف العنيف:

يُعد التطرف أحد المصطلحات المعقدة التي ظهرت على الساحة الدولية والذي لا زال يشكل موضع جدل لعدة أسباب اهمها تداخل هذا المفهوم مع مفاهيم أخرى كالإرهاب ، ولم يكن هنالك مفهوم محدد حول تفسير مفهوم التطرف والتطرف العنيف لذلك فقد عرف مركز الابحاث المتخصص في قضايا الامن والتطرف ، التطرف على أنه (أحد الظواهر المنتشرة في العديد من الدول والتي بإمكانها أن تهدد السلم والأمن المجتمعي وصولاً الى السلم والأمن الدوليين) لذلك نجد أن مفهوم التطرف يطلق على كل فكر او فعل معين مثل استخدام الدين ذريعة للتطرف عندها يطلق عليه (تطرف ديني) ويتم ذلك من خلال التأثير على الآخر خارج اطار القانون والقضاء ، لذا نجد ان التطرف يكون دينيا وقومياً وسياسياً وتارة اخرى يكون اجتماعياً ولغوياً، كما وقد عرف ت الامم المتحدة التطرف على انه (عبارة عن مجموعة من السلوك والأفعال المتعصبة والتي بإمكانها أن تؤدي الى قيام الأشخاص باتباع سلوك عدواني وارهابي

تجاه الأفراد او المجتمعات الذين يختلفون ولا يتوافقون مع أفكارهم وتصرفاتهم تجاه قضية) ، لذلك فان التطرف يعد أحد أهم الدوافع والركائز المؤدية للإرهاب [١] ، ويذهب البعض الى أن مفهوم التطرف من المفاهيم التي تتسم بصعوبة التحديد والخصائص اذ يمكن التعبير عنه بإنه سلوك غير واضح وغير معتدل مرهون بالمتغيرات الدينية والسياسية التي يمر بها المجتمع ، كما ويمكن التعبير عنه بأنه "الخروج عن المألوف عقائديا ودينيا والتجاوز على الفكر والمذهب او العقيدة من قبل الجماعات المتطرقة المتعصبة"[٢] .

اما بالنسبة لمفهوم التطرف العنيف فان هذا المفهوم يتسم بالتنوع إلا انه يفتقر الى تحديد مفهومه وذلك لأنه لا يقتصر على مجتمع ما او نظام معين وأن تحديد ملامحه مرتبطاً بالتنظيمات الارهابية التي كان لها دور مهم وكبير في تحديد معالمه وسلوكه ، لذلك فأن التطرف العنيف يأخذ ابعاداً عدة نتيجة تعدد مصادره واشكاله ووفقاً للتقارير الامنية والوثائق الصادرة عن منظمات دولية فيمكن تفسير مفهوم التطرف على أنه (السلوك الذي يصاحب الشخص المتطرف وينتج عنه افعال وسلوكيات ارهابية واجرامية) كما تم التطرق إلى مفهوم التطرف العنيف في الاستراتيجية التي قدمها الامين العام السابق للأمم المتحدة قائلاً (أن التطرف هو ظاهرة تتصف بالتنوع ولم تقتصر على مفهوم معين كما وانه لا يقتصر على جهة معينة او منطقة معينة) [٣] .

وعليه يمكن تعريف التطرف العنيف على وفق تقارير الامم المتحدة ومراكز الابحاث المختصة في مكافحة الارهاب على انه (مجموعة من المعتقدات والسلوكيات التي يتبناها الفرد او الجماعات الارهابية ووفقاً للأيدولوجيات التي يتبنوها سواء كان ايدولوجية سياسية او دينية) وبذلك يمكن القول ان التطرف العنيف ظاهرة معقدة تعبر

عن مجموعة الانشطة والسلوكيات الناتجة من المعتقدات والاتجاهات والافعال والاستراتيجيات التي يتبعها الفرد او الجماعة والتي ينتج عنها حالة شاذة في المجتمع والمتمثلة بالتطرف ، لذلك نجد أن التطرف يأخذ ابعاداً عدة فتارة يكون ذاتياً واجتماعياً من جهة وسياسياً من جهة اخرى يهدف الى تغيير الواقع وبهذا يكون التطرف هو كل ما هو خارج عن القيم والعادات التي يتبعها المجتمع والتوجه نحو قيم وعادات وسلوكيات مخالفة ومضادة لها [٤] .

كما ويعرف التطرف العنيف على انه تجاوز مرحلة الرأي المتعصب والفكر المتحول الخاطئ الى مرحلة الاكراه المتمثلة بالقتل والتهديد ، كما ويمكن وصف التطرف العنيف بأنه مجموعة المعتقدات التي يتبعها الاشخاص الذين يستخدمون العنف لتحقيق اهدافهم (الايدولوجية ، السياسية ، الدينية) ، كما وعرفت الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (usald) التطرف العنيف على انه (سلوك يهدف الى القيام بسلوكيات خارجه عن المألوف يتضمن القيام بأعمال عنف وكذلك زرع الكراهية وخلق فكر مبني على اسس ومفاهيم خاطئة لتحقيق اهداف أيديولوجية واقتصاديه وسياسيه) ، لذا فان التطرف العنيف لم يقتصر على الجانب المالي فحسب بل يشمل الجانب النسبي والذي يلعب دورا مهما في خلق مثل هكذا سلوكيات، ويمكن تفسير التطرف العنيف على أنه تبني افكار او معتقدات متشددة تدفع الافراد أو الجماعات الى انعدام العنف لتحقيق أهداف سياسة ودينية أو ايدولوجية [٥] .

اما بالنسبة لأنواع التطرف فيمكن تقسيمه على انواع عده من اهمها:

١- **التطرف السياسي** : ظاهره تتعلق بتبني جماعه او فرد للأفكار والمواقف سياسية متطرفة ومتعصب و متشددة مخالفه للأسس الديمقراطية والحريات والتعبير

عن الراي ، كما يتصف التطرف السياسي برفض اي اراء سياسيه اخرى وابراز رأي سياسي معين يتصف بالتطرف والتشدد ، والتطرف السياسي تأثير سلبي على استقرار النظام السياسي والاجتماعي للدول ، كما بإمكانه ان يؤدي الى صراع وانقسام داخل المجتمع الواحد [٦].

٢- **التطرف الفكري** : هو مجموعة الافكار التي تتسم بالغلو والابتعاد عن الوسطية والاعتدال وهو الخروج عن القواعد الفكرية او الثقافية التي يقبلها المجتمع ولا يقبلها الشرع [٧].

٣- **التطرف الديني** : هو احد انواع التطرف ولا يقتصر على دين معين لان جميع الاديان لا تخلو من وجود افراد واشخاص متطرفين فكرياً[٨].

٤- **التطرف الاجتماعي:** هو احد انواع التطرف والمتضمن السلوك المشجع من بعض الافراد والخارجة عن القيم والمعتقدات المتعارف عليها في المجتمع ، لذلك فان التطرف الاجتماعي لا يختلف عن التطرف الفكري وكلاهما يعني المغالاة والافراط في سلوك الافراد ، كما ان التطرف الاجتماعي هو احد المسببات الرئيسة في الانقسامات داخل المجتمع فضلاً عن كونه احد المحركات الأساسية في تولد الصراعات بين الافراد[٩] .

لذا فان التطرف هو ظاهره وان كان لها جذور تاريخيه وأن ادراك خطورتها اصبح ممكن في ظل التطورات الحاصلة في مجال العولمة ، حيث ان ظاهره التطرف العنيف لم تقتصر على مجتمع معين بل امتدت لتضم العديد من الشعوب والمجتمعات كما وأن تهديدها شمل العديد من المؤسسات التابعة للدولة وكذلك الهوية ولاسيما في مجتمعاتنا التي غالباً ما تلجا إلى العنف في حل النزاعات ، الامر الذي يحتاج الى حوار فكري وثقافي لم يقتصر على الشرق والغرب وعلى الشمال والجنوب فحسب بل

بين الديانات والثقافات المتباينة داخل كل مجتمع وعلى مستوى اقليمي ، ووفقاً لاستراتيجية متكاملة تبنى على مجموعة اسس ومرتكزات لمواجهة مثل تلك الظواهر ، كما وان دوافع التطرف العنيف ترتبط بشكل كبير بشخصية المتطرف السيكولوجية وافكاره وعقائده التي تتناسب مع السيكولوجية سواء كانت سياسيه او اجتماعيه او اقتصاديه ، و يمكن تحديد الدوافع المرتبطة بالتطرف على النحو الاتي[١٠] :

اولا: دوافع سياسية : هنالك ارتباط وثيق بين التطرف والسياسة اذ يؤكد المختصون بشأن الارهاب والتطرف على وجود بعد ثابت بين مفهومي التطرف والارهاب وبين البعد السياسي ، فان معظم اسباب التطرف العنيف والارهاب تكمن وراء اسباب سياسيه ، حيث يؤكد المختصون ان الاضطهاد السياسي الناتج عن الحكومات والأنظمة الديكتاتورية ينتهك حقوق المواطنين وحرياتهم وكذلك السياسات الداخلية وهي احدى دوافع اللجوء للتطرف العنيف والارهاب ، وتُعد احداث ١١ ايلول في العام ٢٠٠١ احدى الأمثلة التي تنطبق على ذلك ، حيث نجد أن العراق هو احد أهم الدول التي انتشرت فيه ظاهرة التطرف والتي أدت الى انتشار المجاميع الإرهابية ، وهذا ما حصل عندما سيطر تنظيم (داعش) الارهابي على العديد من الاراضي العراقية ومحاولتهم المتكررة لجذب الاطفال والشباب والعمل على غسيل افكارهم ومعتقداتهم ودينهم ، ومن هنا تأتي الجماعات المتطرفة لتملأ الفراغ [١١] .

ثانيا: دوافع اجتماعيه واقتصاديه: أن التطرف ظاهرة معقدة تنشأ من تفاعل عوامل عدة، بما في لك الدوافع الاجتماعية والاقتصادية والتي تعد أحدى الدوافع التي تؤدي الى شيوع ظاهرة التطرف نتيجة ضعف غياب دور التنشئة الاجتماعية مع تنامي ثوره المعلومات وسرعه الاتصالات وكان اول اسباب التطرف هو البطالة وتدني المستوى المعيشي للفرد ولاسيما فئه الشباب ، وقد يؤدي الحرمان وعدم قدره الفرد على تلبيه

احتياجه الى الاحباط وانتهاج سلوك متطرف يتسم بالعنف ، وعليه نجد ان العديد من الافراد ينتمون إلى المجاميع المتطرفة وقد أوهمت هذه الجماعات الافراد بان لديهم جميع الامكانيات والمقومات التي يمكن ان تمنحهم فرص للعيش في هذه الحياة ، وعن طريق هذه الاساليب تمكنت من تجنيد عدد كبير من الافراد وزجهم في المعارك والحروب وهذا ما اثر بشكل واضح على أمن واستقرار العراق [١٢] .

ثالثا: دوافع دينيه: يُعد التطرف هو احد الآفات الرئيسة في تشويه المبادئ الأصيلة للدين الاسلامي، وقد وردت تحت عناوين التطرف عناوين عدة مقابله للتطرف ومنها (الغلو ، التشدد ، التعسر ، التعصب) وينقسم التطرف الديني إلى نوعين الاول تطرف ديني متشدد ضد سلوكيات وممارسات الافراد والثاني تطرف متعصب ومتشدد ضد الدين ومفاهيمه [١٣] .

ثانيا : مفهوم الامن القومي (الابعاد والخصائص) :

يُعد مفهوم الامن (security) واحد من اصعب المفاهيم التي تطرأ على الساحة الدولية لأنه مفهوم متباين ومركب فضلاً عن ارتباطه مفاهيم عدة أخرى كالأمن الوطني والامن القومي والامن المجتمعي والامن السيبراني والامن الغذائي ...الخ ، فضلاً عن كونه ذو ابعاد ومستويات مختلفة ، يتباين في درجته وانواعه وابعاده سواء كان مرتبط بالفرد او المجتمع او الدوله او النظام الاقليمي او الدولي ، لذلك فأن مفهومه لم يعد مقتصرا على البعد الامني الذي يتضمن حمايه الحدود الإقليمية او العسكرية وانما شمل أبعاداً اخرى تهدف الى تطور المجتمع وتحقيق اهدافه التي تضمن له مصالحه (مثل أمن المؤسسة ، أمن المجتمع ، أمن الدولة) وعليه يمكن القول ان مفهوم الامن مرتبطا ارتباطا وثيقا بالدولة ونظامها السياسي[١٤] ، ومن

الضروري التطرق لمفهومي الامن الوطني والامن القومي كونها احدى المفاهيم المرتبطة بالدولة ، فالأمن الوطني يعنى بشؤون الامن داخل حدود الدولة الواحدة ، أما الامن القومي فهو يتجاوز حدود الدولة بل ويمس فواعل اقليمية ودولية ، تعد الولايات المتحدة الأمريكية من اوائل الدول التي ابدت اهتماما واضحا في مفهوم الامن وقد ميز المفهومين بهذا الشأن بين الامن القومي والامن الوطني ، هنالك وزاره الامن الوطني والمعروفة باختصار (dhs) والتي تهتم بمكافحه الارهاب وحمايه البنى التحتية ، اما الامن القومي والمعروف (nse) بادراة المصالح داخل الدولة وخارجها فضلاً عن مهامه الأمنية كمكافحة الارهاب والتنسيق مع الدول الاخرى لحمايه حدود الدولة من اي تهديد خارجي ، لذا فان الامن الوطني هو جزء لا يتجزأ من الامن القومي للدولة [١٥] .

لقد برز الاهتمام بمفهوم الامن القومي من قبل المختصين بالدراسات الأمنية نتيجة لأسباب عديدة منها:

١. زياده معدلات العنف والصراع والتي تؤدي الى نشوب الحروب.
٢. الاعتقاد المتنامي لدى الدول النامية بان امنها القومي يشهد تحديات ومهددات اقتصاديه وسياسيه.
٣. قلق الدول من تهديد امنها القومي من قبل الجماعات الإرهابية وكذلك الجرائم السيبرانيه (الارهاب السيبراني).
٤. التحول في النظام السياسي داخل الدول قد يؤدي الى زياده الاهتمام بمسائل الامن القومي وما يشكل من محور أمنها في سياستها الخارجية[١٦] .

توجد تعريفات عدة لتفسير مفهوم الامن منها تعريف (ارنولد) للأمن القومي بأنه يخضع الى معايير معينة و يعني (مقياس غياب التهديدات المرجحة للقيم المكتسبة) اما (تيرجر) فقد عرفه بانه (تلك السياسة التي تتبعها السلطة الحاكمة والتي تهدف الى خلق بيئة خاليه من التهديدات فضلا عن حماية القيم الحيوية في المجتمع) اما وزير الخارجية الامريكي الاسبق (هنري كيسنجر) فقد عرف الامن القومي هو (من الافعال والمبادئ التي تهدف الى حمايه المجتمع وحفظ حقوقه في البقاء) اما الدكتور (حامد ربيع) فقد عرف الامن القومي (انه قدره الدولة او السلطة على حمايه حدودها الجيوسياسية والاستراتيجية من اي مخاطر داخليه كانت ام خارجيه) [١٧] .

اما بالنسبة لأبعاد الامن القومي العراقي وخصائصه فان الامن القومي له ابعاد عدة والمتمثلة بما يأتي : **اولاً: البعد السياسي :** ويتمثل بالمحافظة على سلامه الاراضي العراقية ووحده الشعب العراقي وحمايه حدود الدولة من اي اعتداء خارجي [١٨] .

ثانيا البعد الاقتصادي : ويتمثل هذا البعد بما تمتلكه من مقومات استراتيجية ، فضلاً عن تحقيق مستوى عالي من الاستقرار الاقتصادي ، تحقيق اهداف التنمية المستدامة [١٩] .

ثالثا: البعد الفكري والامني: ويُعد أحد اهم الابعاد الرئيسة للأمن القومي العراقي ، لاسيما وان العراق يشهد العديد من التحديات والمتغيرات وأهمها سيطرة التنظيمات الإرهابية (داعش) على العديد من الاراضي العراقية ، وقد تمكنت الحكومة العراقية من توظيف جميع مقوماتها وقدراتها العسكرية والجيوسياسية لمراجعة هذه التهديدات ، فضلاً عن دور الامن القومي العراقي في المشاركة في عمليات التحرر ومكافحه

الاراضي العراقية من التطرف وفقاً لاستراتيجية (بناء السلام في الاراضي المحررة) [٢٠] .

لذا يمكن القول ان الامن القومي العراقي يتسم بالحركة والديناميكية والتغيير المستمر ، اذ لا توجد نقطة معينه او مرحلة محدده تصل اليها الدولة امنيا وتستقر عندها ، حيث نجد ان مساله الامن تُعد حاله حقيقيه غير ثابتة وعلى هذا الاساس وحسب المنظور الواقعي في العلاقات الدولية فان على الدولة ان توظف جميع قدراتها ومقوماتها العسكرية والسيبرانية لمواجهة التهديدات الأمنية المشتركة.

المحور الثاني

التهديدات التي تواجه استراتيجية الامن القومي العراقي

لعبت المؤسسات الأمنية دوراً مهماً وواضحاً في مواجهه التحديات الأمنية في العراق واهمها التطرف والارهاب ، حيث مارس الامن القومي العراقي حيث مارست استراتيجية الامن القومي العراقي دوراً محورياً في مواجهة التطرف من خلال مجموعة من السياسات والاجراءات التي تهدف الى تعزيز الاستقرار وحماية المجتمع من التهديدات والفكر المتطرف ، لكن العراق ظل يعاني بين الحين والاخر من استمرار الانتهاكات التي ترعب المواطنين والتي تصنف تحت عناوين موجوده في قانون مكافحة الارهاب لسنه ٢٠٠٥ ، والذي تضمن كل من يهدد السلم الامني وسلامة الدولة وامنها يُعد عملاً ارهابياً يحاسب عليها القانون ، وهذا الامر يعد تحديا للنظام السياسي العراقي ، وهذا ما دفع الحكومة من وضع استراتيجية متكاملة وآليه لمواجهه مثل هذه التحديات ، ولعل تطور استراتيجية الامن القومي العراقي باستمرار يعد امرا في غايه الأهمية ، خصوصاً فأن هذه التحديات تجعل صانع القرار العراقي امام

مسؤوليه كبيره للبحث عن اليات وفرص لمواجهه تلك التحديات ومنع انتشارها في العراق من جديد لا سيما بعدما تراجعت منذ العام ٢٠١٧ وتحرير الاراضي العراقية من الجماعات الإرهابية (داعش) [٢١].

اولا التحديات الداخلية:

هنالك جمله من التحديات الداخلية التي تواجه استراتيجية الامن القومي العراقي المتمثلة بما يلي[٢٢] :

١-**التحديات السياسية:** يعد النظام السياسي وادارة السلطة احد الاولويات الاستراتيجية الأمنية والمؤثرة في بناء الامن القومي العراقي ، وفي الوقت نفسه يمثل تحدياً وتهديداً في ظل وجود نظام سياسي يشهد حالة من عدم الاستقرار ، فضلاً عن العديد من المتغيرات فبعد العام ٢٠٠٣وتغير النظام السياسي في العراق اصبح النظام يشهد تحديات اهمها المحاصصة الطائفية ، او التي لعبت دورا مهما في ادارة الصراع المجتمع والاقتتال الطائفي وهذا ما انعكس على امن واستقرار العراق ، فضلاً عن التحديات الاستراتيجية المرتبطة بالعملية السياسية وتجربتها الديمقراطية الحديثة عن طريق مواكبة التحولات الخارجية من محيطها الاقليمي والذي اثر بشكل مباشر على امن واستقرار العراق ، وبالتالي فان الامن القومي العراقي اصبح عرضة للتهديد ، إضافة الى غياب وضعف قيم الانسجام بين القوى السياسية العراقية مصالح واهداف الاحزاب الطامحة للوصول الى السلطة نتيجة حرص كل واحده من هذه القوى على تعزيز نفوذها ومكاسبها وحمايه مصالحها الداخلية والخارجية ، فضلاً عن ضعف

المؤسسات الحكومية والسياسية في فرض السلطة والقوانين وهذا ما سيؤدي الى تفشي ظواهر عده اهمها التطرف والارهاب[٢٣] .

٢-**التحديات الأمنية** : واجه الامن القومي العراقي العديد من التحديات الأمنية والتي شكلت معضله امنيه امام سياسه العراق الخارجية والمتمثلة بما يأتي[٢٤] :

- **الارهاب:** يمثل الارهاب خطرا حقيقيا يواجه الدول عامه والامن القومي بشكل خاص ، والمتضمن بقيام التنظيمات الإرهابية بالقتل والتفجير فضلاً عن امتلاك الجماعات الإرهابية الامكانيات الاستراتيجية واللوجستية (التمويل ، الأسلحة) والتي تعد تحدياً للدولة العراقية ، لهذا نجد ان الحكومة العراقية والمتمثلة بمؤسساتها الأمنية تعمل على بناء استراتيجية لمكافحه الارهاب والتطرف وهذا ما يتطلب من الحكومة العراقية وايضاً صانع القرار العراقي الى تبني عده اساليب واليات لمواجهه مثل تلك التحديات[٢٥].

- **انتشار السلاح والمجاميع المسلحة:** تعد ظاهره انتشار الأسلحة من الظواهر التي تشكل خطرا لسياسه الأمنية في العراق ، فضلاً عن كونها ظاهره تعبر عن خرق وانتحال لسياده الدولة العراقية ، لذا نجد الحكومة العراقية تسعى دائما إلى السيطرة على هذه الأنشطة وذلك عن طريق تشريع قوانين تمنع انتشار الأسلحة في العراق نتيجة ما تشكله من خطر امني يمس بأمن واستقرار المجتمع العراقي.

- **انتشار المخدرات:**

- **الجريمة المنظمة وغير المنظمة:** تعد الجريمة المنظمة من الجرائم التي يعاقب عليها القانون والتي تعد احد التحديات التي تواجه استراتيجية الامن القومي العراقي ، حيث تتصف كونها منظمة وذات ابعاد عديدة (سياسية ، امنية ، اقتصادية ، اجتماعية) وتمارس هذه الجرائم نتيجة عدة اسباب منها (نفسية ، اجتماعية،

واقتصادية) فضلاً عن الفوارق الطبقية بين افراد المجتمع العراقي، أما الجريمة غير المنظمة فهي نوع من الجرائم التي ترتكب بشكل فردي او عشوائي دون وجود منهج كما هو الحال الجريمة المنظمة [٢٦] .

كما ان يوجد عدة اسباب ادت الى تدهور الوضع الامني في العراق والمتمثلة بما يأتي :

أ- الفراغ الامني الذي افرزه حل المؤسسات الأمنية العراقية.

ب- نمو الجماعات الإرهابية والمتطرفة بعد العام ٢٠٠٣ .

ت- تفشي ظاهرة الفساد بين المؤسسات الحكومية العراقية.

ث- عدم وجود أيدولوجية عسكريه تحكم القوات المسلحة العراقية والتي تستند الى الولاء للوطن دون الولاء دون الانتماء لأي جهة اخرى

ثانيا التحديات الخارجية : توجد العديد من التحديات الخارجية والتي تشكل تهديداً واضحاً للأمن القومي العراقي والمتمثلة بما يأتي[٢٧] :

أ- **التحديات الإقليمية** : لعبت دول الجوار الجغرافي للعراق كلاً من (تركيا ، ايران ، سوريا ، الكويت ، السعودية) لعبت دورا مهما ومؤثرا في الوضع السياسي في العراق نتيجة لأسباب عديدة منها التقارب الجيوسياسي بينهم وبين العراق من جهة والمصالح المشتركة من جهة اخرى ، كما ان دول الجوار هي احد الاطراف المؤثرة في العلاقات العراقية الأمريكية ، فضلاً عن ارتباط مصالحهم واهدافهم بطبيعة الوضع السياسي القائم في العراق وكذلك النظام السياسي العراقي كما ان التأثير العرقي والطائفي لهذه الدول له دور كبير وواضح في التدخلات في الشأن العراقي ، كما وأن له تحديات وتهديدات المشتركة كالإرهاب والتطرف والهجرة غير الشرعية جعلت من الدول

الإقليمية احد المحاور المهمة والمؤثرة في السياسة الأمنية العراقية ، ويرى المحللين والمختصين بالشأن الامني والاستراتيجي ان الاحتلال الامريكي للعراق خلق عده تحديات اهمها عدم تطوير قدراتهم الذاتية والأمنية ، فضلا عن كونه عدم القدرة على بناء مدركاتهم الأمنية خاصة بعد أن اصبح الارهاب احد المتغيرات الاكثر فاعلية وتأثيراً بالإضافة لكونها احد عناصر الاستنزاف لإمكانيات والقدرات الأمنية والعسكرية ، خصوصا بعد العام ٢٠١٤ وسيطرة التنظيمات الإرهابية على اجزاء واسعة من الاراضي العراقية (داعش)، وزياده التهديدات مما اثر بشكل مباشر على الامن القومي العراقي[٢٨].

ب- **تحدي السياسة الخارجية** : المتمثلة بقدرة الدولة على تحقيق اهدافها ومصالحها ووفقا لما تمتلكه الدوله من مقومات (استراتيجية ، عسكريه ، اقتصاديه ، تكنولوجيه) تتمكن عن طريق مواجهة التحديات على الصعيدين الداخلي والخارجي ، فضلاً عن الاستفادة من الفرص المتاحة على المستويين الامني والدولي ، هذا نجد أن السياسة الخارجية العراقية تواجه العديد من التحديات اهمها التحديات الأمنية والاقتصادية والتي اثرت على رسم توجهات الاستراتيجية التابعة للأمن القومي العراقي[٢٩].

ج- **الجريمة العابرة للحدود:** تُعد احد اهم التحديات الخارجية التي اثرت وبشكل مباشر في استراتيجية الامن القومي العراقي ، اذ استغلت هذه الجماعات استغلت انفتاح الحدود والفوضى الأمنية التي عاشها العراق بعد العام ٢٠١٤ مما ادى الى انتشار العديد من الجرائم اهمها الاتجار بالبشر وكذلك نشر الخوف والرعب بين صفوف الشعب العراقي ، وكذلك عمليات الخطف والابتزاز والاغتيالات والذي شكل تهديدا مباشرا للأمن الوطني العراقي ، وهذا ما دفع بالمؤسسات الأمنية لاتخاذ عده اجراءات واهمها ضبط الحدود العراقية مع الدول المجاورة فضلاً عن تعزيز الدور

الامني والاستخباراتي والعمل على تعزيز التعاون المشترك مع دول الجوار وخاصة في مجالي مكافحه الارهاب والتطرف[٣٠] .

لذا يمكن القول ان التحديات التي تواجه استراتيجية الامن القومي العراقي هي نفس التحديات التي واجهت الامن الوطني العراقي وان هذه التحديات لم تقتصر على جانب واحد فحسب وانما ضمت جوانب اقليميه وأخرى دولية (التطرف ، الارهاب ، الجريمة المنظمة ، الإتجار بالبشر ، المخدرات ... الخ) وهذا ما أثر بشكل مباشر على بناء الدولة العراقية.

المحور الثالث

آليات تعزيز الأمن القومي العراقي في مجال مكافحة التطرف العنيف

اولاً: دور المؤسسات الأمنية في مواجهه التطرف العنيف: ان سلوك التطرف يتطور مع مرور الوقت ويغديها المستوى الذاتي والازمات الشخصية والضوابط العامة في ظل وجود بيئة حاضنة تعزز هذا السلوك ما يتيح عن هذه الازمات بناء قيم ومعتقدات متطرفة ذات ابعاد عده منها (الاجتماعي ، السياسي) وهذا ما شكل تهديدا واضحا امام استراتيجية الامن الوطني العراقي ، كما تُعد ظاهرة التطرف العنيف احد المهددات الرئيسة للأمن واستقرار الدولة العراقية والتي تمس الامن القومي للدول بشكل مباشر ، حيث انها تتخذ من ظروف البيئة الداخلية سبباً للتمدد والانتشار لاسيما ان هنالك علاقة وطيده بين التطرف الفكري وممارسه الارهاب ، فالتطرف هو احد الاشكال المؤدية إلى الارهاب ، وان اي دوله ومنها العراق تحتاج الى وضع استراتيجية تضمن خيارات عده تستهدف التصدي لظاهره التطرف فضلاً عن انتهاج سياسة امنية وعسكرية تهدف الى الحد من هذه الظاهرة ولا يتم الا اذا كان هنالك تعاون مشترك بين

المؤسسات الأمنية العراقية واهمها مستشارية الامن القومي العراقي والتي لها دور واضح وفعال في هذا الجانب ، اذ يُعد احد المؤسسات الأمنية المعنية في هذا الامر والتي تقع على عاتقها مسؤوليه كبيرة في الحد من ظاهره التطرف العنيف خصوصا بعد تحرير الاراضي العراقية من سيطرة المجاميع الارهابية (داعش) في العام ٢٠١٧ [٣١] .

لقد وضعت مستشاريه الامن القومي العراقي استراتيجية شاملة تتخذ منها خطوات مهمة ومساهمة في الحد من ظاهره التطرف العنيف والحد من خطابات الكراهية التي لم ينتج عنها سوى الدمار ، حيث أن اليوم الوطني لمكافحة التطرف العنيف هو بمثابة رسالة دولية ساهم العراق في صياغتها ووضع الاساس لها لتعزيز الجهود المشتركة في التصدي لهذه الظاهرة ، كما اكد مستشار الامن القومي العراقي (قاسم الاعرجي) قائلاً "ضرورة محاربة اي شكل من اشكال التطرف العنيف الذي يهدد امن واستقرار الدولة" ، كما واكد على ضرورة التماسك الاجتماعي للوقوف بوجه اي تهديد يمس أمن المجتمع داخل الدولة وهذا ما يؤدي الى تكثيف الجهود الأمنية للمؤسسات للوقوف بوجه اي تهديد يمس الامن الوطني العراقي ، وفي العام ٢٠٢٣ دعت المنظمة الدولية للهجرة الى التعاون مع مستشارية الامن القومي العراقي لوضع استراتيجيات تتضمن منع التطرف العنيف وفقا للإمكانيات والمقومات التي تتمتع بها الدولة العراقية فضلاً عن الدعم اللوجستي المقدم من المنظمة الدولية للهجرة للحد من ظاهره التطرف العنيف[٣٢] .

توجد عدة عناصر ترتبط بقوة الدولة ومدى فاعليتها على مواجهه ظاهره التطرف العنيف والتي يمكن توظيفها استراتيجيا لتعزيز دور الاداء السياسي للتصدي لظاهرة التطرف ، فضلاً عن الاداء الامني والعسكري واللذان يشكلان المحور الاساسي في

مواجهة الارهاب والتطرف ، وهذا ما يتطلب من المؤسسات الأمنية ومنها مستشارية الامن القومي العراقي إلى وضع آليات واتخاذ القرارات لا سيما التي تخص الازمات والحالات الطارئة وحماية المصالح الحيوية للدولة [٣٣] .

كما ان للحكومة العراقية دور في القضاء على نشاطات المجاميع الإرهابية والحد من التطرف العنيف ، فضلاً عن مواجهه الخطابات الدينية المتعصبة ذات الافكار المتطرفة ، حيث مارست الأجهزة الأمنية دورا فاعلا واساسيا في مكافحة التطرف (الامن الوطني ، مكافحة الارهاب ، الامن القومي العراقي) فضلاً عن العديد من المهام التي قامت بها والمتضمنة ما يلي :

١. تشخيص وتحليل وبيان الافكار الدينية المتطرفة ومخاطرها على الامن والسلم المجتمعي.
٢. دور المؤسسات الأمنية في اظهار الافعال الوحشية المتطرفة و كذلك الجرائم الإرهابية التي تمارسها الجماعات الإرهابية في العراق (داعش).
٣. دور المؤسسات الأمنية في التصدي للجرائم السيبرانيه والارهاب السيبراني الالكتروني.
٤. العمل على زيادة الوعي الامني لدى المجتمع والافراد فضلاً عن تفعيل التعاون بين الجانبين الامني والمجتمعي [٣٤].

كما وان التعامل مع قضية التطرف يتطلب مواصلة الجهود الإقليمية والدولية للحد منها فضلاً عن صياغه خطاب متوازن ومعتدل لتوعيه المجتمعات من هذه الظواهر الخطيرة في المجتمع ، فضلاً عن وضع معايير واسس لأحياء الخطابات والمواعظ في دور العبادة لما يعزز الروح الوطنية ونشر مبادئ المسامحة والتعاون بين الافراد ،

وهذا ما سيتطلب من الحكومة العراقية بناء استراتيجية شامله من اجل مواجهه التطرف العنيف المؤدي للإرهاب وتفعيل دور المنظمات المجتمع المدني الى جانب المؤسسات الأمنية في التصدي لهذه الظاهرة [٣٥] .

تتضمن استراتيجية الامن الوطني العراقي العديد من المعطيات للحد من ظاهره التطرف العنيف والمتمثلة بما يأتي :

أ: تعزيز التعاون المشترك مع المؤسسات الأمنية المعنية فضلاً عن تعزيز شرعيه الاجراءات التي تقوم بها الدولة ، اذ ان التعاون المشترك من شانه ان يؤمن العمليات المختلفة التي تقوم بها القوات المسلحة.

ب: تعزيز التعاون الاقليمي والذي من شانه ان يساعد في امتلاك اكبر قدر من المعلومات لمواجهه التطرف العنيف عن طريق مراقبه تحركات الجماعات الإرهابية كذلك التعاون في المجال الاستخباراتي وتبادل المعلومات بين الدول.

ج: الدخول في منظمات اقليميه ودوليه والتي من شأنها ان تحد من ظاهره التطرف العنيف وذلك عن طريق اصدار العديد من القرارات التي تجرم مثل هكذا افعال والتي بإمكانها ان تؤدي الى الارهاب.

د: تفعيل عمل اللجان المشتركة لغرض تجفيف منابع الارهاب .

هـ: تقديم الحلول بشأن قضية اللاجئين وكذلك وضع برامج تأهيلية يمكن الاستفادة منها في اعادة تأهيلهم وارجاعهم الى مناطقهم بعد اعادة اعمارها.

و: تفعيل الدور الاعلامي والذي يمكن الاستفادة منه في الحد من ظاهرة التطرف وكذلك بيان مدى خطورتها للمجتمع العراقي[٣٦].

لذلك فان استراتيجية الامن القومي العراقي تشكل الركيزة الأساسية في حمايه المصالح وحمايه امن واستقرار الدولة في ظل التحديات والمتغيرات الاستراتيجية ، لذلك فأنها تتطلب وجود ثلاثة عناصر لتحقيق اهدافها المنشودة (الوقاية ، الحماية ، المعالجة) ولكي يتم تحقيقها وفق اطار زمني يجمع المدى القريب والمتوسط ومن ثم النظر في المستقبل البعيد [٣٧] .

ثانيا: المسارات الرئيسية للاستراتيجية الامن القومي العراقي في مجال مكافحه التطرف العنيف

المسار الاول: المسار الوقائي: يتضمن هذا المسار تلخيص الافكار المتطرفة التي بإمكانها أن تؤدي إلى الارهاب وذلك عن طريق تعزيز ما يعرف بالاستراتيجية الوقائية والتي يمكن من خلالها رصد جميع التحركات التي تهدد السلم والامن المجتمعي فضلاً عن تعزيز الدور الاستخباراتي والمعلوماتي لمواجهه التطرف وتعزيز الخطاب المعتدل للحد منه ، فضلاً عن تعزيز التعاون الامني بين كافه المؤسسات الأمنية العراقية، وفرض القانون من خلال وضع العقوبات المتشددة بكل من يعبث بأمن واستقرار العراق[٣٨].

المسار الثاني : المسار الاصلاحي : يتضمن هذا المسار اعداد بيئة ملائمة تتمكن الدولة عن طريق إلى اعادة تأهيل ودمج الجماعات المتطرفة والتي اتخذت الافكار المتطرفة منها منهجا وسلوكا تقتدي به فضلاً عن نشر البرامج التوعوية والتثقيفية التي تقوم بها الحكومة العراقية والتي تعزز من نبذ الكراهية وتعزيز الخطاب المعتدل والذي من شأنه المحافظة على الامن والسلم المجتمعي ، لذا فان مواجهة التطرف والارهاب

في العراق يتضمن اتخاذ عدة اجراءات (اقتصادية ، استخباراتية امنية ، عسكرية) بإمكانها ان تحد من ظاهرة التطرف [٣٩] .

لهذا يمكن القول بان دور استراتيجية الامن القومي العراقي في مواجهه التطرف لم تقتصر على القوة الصلبة بل تمكنت من توظيف القوتين الناعمة والصلبة في التصدي لهذا التحدي ، فضلاً عن دوره وجهوده في خلق بيئة عمليات شاملة لمواجهه التطرف التي حظيت بدعم اقليمي ودولي وساهمت في القضاء على ظاهره التطرف وفقاً ، للإمكانيات والمقومات التي يتم توظيفها في هذه الجانب (الاستخباراتي ، المعلوماتي ، العسكري ، السياسي).

الخاتمة :

أن تنامي ظاهرة التطرف العنيف ولدت تحديات متعددة فكل تحدي من هذه التحديات نتج عنه أزمة أثرت وبشكل مباشر على بيئة المجتمع العراقي ، ولعل أبرز هذه التحديات (التحدي الامني ، التحدي السياسي ، التحدي الاقتصادي) إضافة الى تحدي الامن المجتمعي ، والتطرف هو احد التحديات التي تواجه المجتمع العراقي بكافة صنوفه وطوائفه وعقائده بالتالي هو أحد التهديدات التي تواجه السلم المجتمعي من جهة أخرى ، لذلك فأن المؤسسات الأمنية لعبت دورا مهما في مكافحة ظاهرة التطرف العنيف المؤدي الى الإرهاب عن طريق توظيف عدة استراتيجيات منها وقائية وأخرى اصلاحية ساهمت في الحد من هذه الظاهرة ، فضلاً عن تفعيل القوة الذكية في مواجهة التطرف وهذا ما عمل به صانع القرار العراقي ، حيث استطاع من توظيف جميع مقومات القوة في مواجهة التطرف والارهاب (السياسية ، العسكرية ، الأمنية ، التكنولوجية ، السيبرانية) فضلاً عن توظيف جميع المرتكزات التي تقوم عليها القوة

الصلبة للدولة من عمليات نوعية واستباقية إضافة للدعم المقدم من التحالف الدولي والاستفادة من الخبرات المقدمة من قبل التحالف لتصدي لظاهرة الارهاب والتطرف في العراق.

الاستنتاجات:

اولا : تُعد ظاهرة التطرف العنيف احد أهم الظواهر الجديدة في واقعنا والتي تناولها العديد من المحليين والمختصين في السياسية الدولية.

ثانيا: اتخذ التطرف العنيف العديد من الأبعاد ومنها الفكري والديني والسياسي والتي أثرت وبشكل مباشر في الواقع الأمني في العراق.

ثالثا: أن ظاهرة التطرف من الظواهر المعقدة والتي يصعب تحديد مفهومها وتفسيرها كونها ظاهرة متباينة من بلد الى اخر نتيجة اختلاف وتباين الظروف والبيئة المحيطة .

رابعاً : اعتمدت عملية مواجهة التطرف العنيف على مسارين مهمين هما المسار الاصلاحي والمسار الوقائي.

خامسا :أن استراتيجية الأمن القومي العراقي في مجال مكافحة التطرف العنيف اعتمدت بالأساس على توظيف كافة الامكانيات والمقومات التي تمتلكها الدولة العراقية في التصدي لهذه الظاهرة.

سادسا: لعبت المؤسسات الأمنية في العراق دوراً مهماً و بارزاً في مكافحة التطرف المؤدي للإرهاب خاصة بعد تحرير العراق من تنظيم (داعش) الارهابي في العام ٢٠١٧.

الهوامش:

[١] خالد عبد الاله عبد الستار ، الأسس الفكرية للتطرف العنيف والارهاب في العراق (دراسة في آليات الموجهة) ، مجلة جامعة تكريت للعلوم السياسية ، المجلد ٢٤ ، العدد ٣٠ ، ٢٠٢٢ ، ص ٢٠١.

[٢] طيبة جواد حمد المختار ، دور لجان مجلس الأمن لمكافحة الارهاب في معالجة التطرف العنيف ، مجلة اهل البيت (ع) ، العدد ٢٢٣ ، ٢٠٠٢ ، ص ١٩٣ .

[٣] مروة ابراهيم محمد ، خالد حمدي سليم ، دور الامم المتحدة في التصدي لظاهرة العنف ، مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية ، المؤتمر العلمي الرابع عشر ، العدد ٧ ، ٢٠٢١ ، ص ص ٦٠٠-٦٠١.

[٤] حازم جري منيجر ، التطرف العنيف واستراتيجيات الوقاية ، مجلة قضايا سياسية ، جامعة النهرين ، العدد ٦٩ ، ٢٠٢٢ ، ص ٦٢١ .

[٥] علي احمد عبد مرزوق ، الدلالات النظرية المعاصرة لمفهوم التطرف ، مجله جامعه الدفاع ، العدد ٣ ، ٢٠٢٣ ص ٢٤٩.

[٦] نصر فكري ذياب ، ثقافة التطرف الديني في المجتمع العراقي : دراسة في أنثروبولوجيا التطرف ، المجلد ١٥ ، العدد ٦٣ ، ٢٠٢٣ ، ص ٢٩٣.

[٧] نادى محمود حسن ، التطرف الفكري اسبابه ومظاهرة وسبل مواجهته : دراسة من منظور الكتاب والسنة ، المؤتمر العام السابع والعشرين ، المجلس الاعلى للشؤون الاسلامية ، وزارة الاوقاف المصرية ، ٢٠١٨ ، ص ٦.

[٨] انوار محمد ، الاسلام والمسيحية في مواجهة الارهاب والتطرف ، دار اية للنشر والتوزيع ، ٢٠١٤ ، ص ٣٣.

[٩] لارا حسن عبد الله ، دور المرأة في مكافحة التطرف الفكري مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية ،، المؤتمر العلمي الرابع عشر ، العدد ٧ ، ٢٠٢٢ ، ص ٧٧٣.

[١٠]عبد الحسين شعبان ، التطرف والارهاب : اشكاليه نظريه وتحديات عمليه مع اشاره اشاره خاصه الى العراق ، ط١ ، مكتبه الإسكندرية ، القاهرة ، عام ٢٠١٧ ، ص ص ٧-٨.

[١١]خير الله سبهان عبد الله ، السياسات الحكومية ودورها في مكافحه التطرف والارهاب في العراق ، مجله الدراسات التاريخية والحضارية ، المجلد ٤٤ ، العدد ١١ ، ٢٠٢٠ ، ص ص ٣٢٢-٣٢٣.

[١٢]سعيد محمد حسن ، تأثير التطرف على الاستقرار السياسي في العراق بعد احداث عام ٢٠١٤ ، ابن خلدون للدراسات والابحاث ،المجلد ٢٢، العدد ٧ ، ٢٠٢٢ ، ص ١٤٦.

[١٣]ياسر مظهر احمد عطا ، التطرف الديني (اسبابه ، مظاهره ، آفاته ، ضحاياه) ، بحث مقدم لمفوضية العليا لحقوق الانسان ، شعبه البحوث والدراسات ، ٢٠٢١ ، ص ١٩ .

[١٤] رفاه عبد العظيم عبد الحسن ، السياسات العامة للأمن الوطني في مكافحة الارهاب في العراق بعد عام ٢٠٠٣ ، رسالة ماجستير (غير منشورة) ، كلية العلوم السياسية ، قسم النظم السياسية والسياسات العامة ، جامعة النهرين ، ٢٠١٧ ، ص ص ١-٢ .

[١٥] ضاري سرحان حمادي ، الامن الوطني العراقي : التحديات والحلول ، مجلة جامعة النهرين للعلوم السياسية ، المجلد ٤ ، العدد ٢٦ ، ٢٠٢١ ، ص ص ١٧٨-١٧٩.

[١٦] عبد المنعم مشاط ، الاطار النظري للأمن القومي العربي : ابعاده ومتطلباته ، معهد البحوث والدراسات العربية ، القاهرة ، ١٩٩٣ ، ص ١٥ .

[١٧] احمد علي ابراهيم ، الامن القومي العراقي ما بعد عام ٢٠٠٣ : الواقع وتحديات المستقبل ، رسالة ماجستير (منشورة) ، جامعة الشرق الادنى ، كلية العلوم الاقتصادية والادارية ، قسم العلاقات الدولية ، ٢٠٢١ ، ص ٥.

[١٨] اسلام طزازعة ، اسباب التطرف وسبل الوقاية ، مجلة جامعة الاستقلال للأبحاث ، المجلد ٦ ، العدد ١ ، ٢٠١٢ ، ص ١٣.

[١٩] اسلام طزازعة ، المصدر نفسه ، ص١٠.

[٢٠] احمد ابراهيم ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٠ .

[٢١] هشام الهاشمي ، استراتيجية (داعش) في العراق ، جريدة العالم ، متاح على الرابط :

http://www.alalem.com/index.php?aa=News&id٢z=١٤٠٧٣

[٢٢]شيماء معروف فرحان ، بسمة سعد عبد الامير ، استراتيجية الامن الوطني العراقي بعد العام ٢٠١٤ : الفرص والتحديات، مجله كليه العلوم السياسية ، الجامعة المستنصرية ، العدد ٥٦ ، ٢٠٢٣ ، ص١٥٣.

[٢٣] رفاه عبد العظيم عبد الحسن ، مصدر سابق ، ص ١٣٠.

[٢٤]ضاري سرحان حمادي مصدر سبق ذكره، ص ٢٦.

[٢٥]عصام مصلح ، مفهوم الارهاب والموقف الدولي : ارهاب الدولة وارهاب المنظمات ، مجلة الفكر السياسي ، العدد ١٧ ، ٢٠٠٢، ص١٧.

[٢٦] شيماء معروف سرحان ، نسمه سعد عبد الامير ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٥٥.

[٢٧] علي فارس حميد ، التخطيط الاستراتيجي للأمن القوم العراقي : دراسة في التخطيط الاستراتيجي العراقي بعد عام ٢٠٠٣ ، مركز رؤيا للبحوث والدراسات الاستراتيجية ، ٢٠١٢ ، ص ١٠٢.

[٢٨] رفاه عبد العظيم ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٤٣.

[٢٩] حسين عليوي عيوش ، مستقبل السياسة الخارجية العراقية في ظل التحديات التي تواجه الاداء السياسي الخارجي ، مجلة كلية العلوم السياسية ، جامعة الكوفة ، المجلد ٢ ، العدد ٦٨ ، ٢٠٢٣ ، ص ١١٥.

[٣٠] يوسف راضي كاظم كاطع ، التحديات الاستراتيجية للأمن الوطني العراقي بعد عام ٢٠١٤ ، مجله كليه القانون والعلوم السياسية ، العدد ١٢٠ ، ٢٠٢٣ ، ص٢٦١ .

[٣١] عمار حميد ياسين ، عبير سهام مهدي ، توظيف خيارات استراتيجيات مكافحه التطرف العنيف في العراق وافاقها المستقبلية ، مجله الدراسات الدولية ، العدد ١٥ ، ٢٠٢٤ ، ص ١١٥.

[٣٢] مقال بعنوان لقد حقق العراق خطوات كبيره في مجال منع التطرف العنيف ، منظمه الامم المتحدة، من الرابط الاتي :
https://linksshortcut.com/deXXp

[٣٣] حازم جري منيجر ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٢٤.

[٣٤] خالد عبد الاله ، مصدر سبق ذكره ، ص٢٠٩.

[٣٥] خالد عبد الغفار البياتي ، التطرف و السياسة الوطنية ، مركز النهرين للدراسات الاستراتيجية ، تاريخ النشر ٢٠١٨/١١/٢٩ من الرابط الاتي:

https://linksshortcut.com/SUOOn

[٣٦]حازم جري ، مصدر سبق ذكره ، ص١٢.

[٣٧] عباس راضي رسن ، علا فارس حميد ، منهجيه التوافق واداره المخاطر في استراتيجية الامن القومي العراقي ، المجلة العراقية للعلوم السياسية ، العدد ١١، ٢٠١٤ ، ص ٤٠.

[٣٨] سهاد اسماعيل خليل ، علي فارس حميد ، مواجهه التطرف المداخل_ الاستراتيجية_ بيئة العمليات ، ط١ ، مركز النهرين للدراسات الاستراتيجية ، ٢٠١٩ ، ص ٤٣.

[٣٩] هشام الهاشمي ، هل سيعود التطرف الى العراق ، ط١ ، المعهد العراقي للحوار ،٢٠٢١ ، ص ٧٠.

المصادر:

اولاً : الكتب

١. **عبد الحسين شعبان**، *التطرف والارهاب: إشكالية نظرية وتحديات عملية مع إشارة خاصة إلى العراق*، ط١، مكتبة الإسكندرية، القاهرة، ٢٠١٧.
٢. **عبد المنعم مشاط**، *الإطار النظري للأمن القومي العربي: أبعاده ومتطلباته*، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، مصر، ١٩٩٣.
٣. **سهاد إسماعيل خليل، علي فارس حميد**، *مواجهة التطرف: المداخل الاستراتيجية وبيئة العمليات*، ط١، مركز النهرين للدراسات الاستراتيجية، ٢٠١٩.
٤. **هشام الهاشمي**، *هل سيعود التطرف إلى العراق*، ط١، المعهد العراقي للحوار، ٢٠٢١.

ثانيا: الدوريات:

١. **إسلام طزازعة**، *أسباب التطرف وسبل الوقاية*، مجلة جامعة الاستقلال للأبحاث، المجلد ٦، العدد ١، ٢٠١٢.

٢. **حازم جري منيخر**، *التطرف العنيف واستراتيجيات الوقاية*، مجلة قضايا سياسية، جامعة النهرين، العدد ٦٩، ٢٠٢٢.

٣. **حسين عليوي عيوش**، *مستقبل السياسة الخارجية العراقية في ظل التحديات التي تواجه الأداء السياسي الخارجي*، مجلة كلية العلوم السياسية، جامعة الكوفة، المجلد ٢، العدد ٦٨، ٢٠٢٣.

٤. **خير الله سبهان عبد الله**، *السياسات الحكومية ودورها في مكافحة التطرف والإرهاب في العراق*، مجلة الدراسات التاريخية والحضارية، المجلد ٤٤، العدد ١١، ٢٠٢٠.

٥. **رفاه عبد العظيم عبد الحسن**، *السياسات العامة للأمن الوطني في مكافحة الإرهاب في العراق بعد عام ٢٠٠٣*، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، ٢٠١٧.

٦. **سعيد محمد حسن**، *تأثير التطرف على الاستقرار السياسي في العراق بعد أحداث عام ٢٠١٤*، ابن خلدون للدراسات والأبحاث، المجلد ٢٢، العدد ٧، ٢٠٢٢.

٧. **شيماء معروف فرحان، بسمة سعد عبد الأمير**، *استراتيجية الأمن الوطني العراقي بعد العام ٢٠١٤: الفرص والتحديات*، مجلة كلية العلوم السياسية، الجامعة المستنصرية، العدد ٥٦، ٢٠٢٣.

٨. **ضاري سرحان حمادي**، *الأمن الوطني: التحديات والحلول*، مجلة جامعة تكريت، كلية العلوم السياسية، العدد ١٢٦.

٩. **علي أحمد عبد مرزوق**، *الدلالات النظرية المعاصرة لمفهوم التطرف*، مجلة جامعة الدفاع، العدد ٣، ٢٠٢٣.

١٠. **عمار حميد ياسين، عبير سهام مهدي**، *توظيف خيارات استراتيجيات مكافحة التطرف العنيف في العراق وآفاقها المستقبلية*، مجلة الدراسات الدولية، العدد ١٥، ٢٠٢٤.

١١. **عصام مصلح**، *مفهوم الإرهاب والموقف الدولي: إرهاب الدولة وإرهاب المنظمات*، مجلة الفكر السياسي، العدد ١٧، ٢٠٠٢.

١٢. **عباس راضي رسن، علا فارس حميد**، *منهجية التوافق وإدارة المخاطر في استراتيجية الأمن القومي العراقي*، المجلة العراقية للعلوم السياسية، العدد ١١، ٢٠١٤.

١٣. **علي فارس حميد**، *التخطيط الاستراتيجي للأمن القومي العراقي: دراسة في التخطيط الاستراتيجي العراقي بعد عام ٢٠٠٣* ، مركز رؤيا للبحوث والدراسات الاستراتيجية، ٢٠١٢.

١٤. **لارا حسن عبد الله**، *دور المرأة في مكافحة التطرف الفكري*، المؤتمر العلمي الرابع عشر، مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية، العدد ٧، ٢٠٢٢.

١٥. **مروة إبراهيم محمد، خالد حمدي سليم**، *دور الأمم المتحدة في التصدي لظاهرة العنف*، مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية، المؤتمر العلمي الرابع عشر، العدد ٧، ٢٠٢١.

١٦. **نادى محمود حسن**، *التطرف الفكري: أسبابه ومظاهره وسبل مواجهته – دراسة من منظور الكتاب والسنة*، المؤتمر العام السابع والعشرين، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، وزارة الأوقاف المصرية، ٢٠١٨.

١٧. **نصر فكري ذياب**، *ثقافة التطرف الديني في المجتمع العراقي: دراسة في أنثروبولوجيا التطرف*، المجلد ١٥، العدد ٦٣، ٢٠٢٣.

١٨. **ياسر مظهر أحمد عطا**، *التطرف الديني (أسبابه، مظاهره، آفاته، ضحاياه(*، بحث مقدم للمفوضية العليا لحقوق الإنسان، شعبة البحوث والدراسات، ٢٠٢١.

١٩. **يوسف راضي كاظم كاطع**، *التحديات الاستراتيجية للأمن الوطني العراقي بعد عام ٢٠١٤* ، مجلة كلية القانون والعلوم السياسية، العدد ١٢٠، ٢٠٢٣.

ثالثاً: الرسائل الجامعية:

١. أحمد علي إبراهيم، الأمن القومي العراقي ما بعد عام ٢٠٠٣: الواقع وتحديات المستقبل، رسالة ماجستير منشورة، جامعة الشرق الأدنى، كلية العلوم الاقتصادية والإدارية، قسم العلاقات الدولية، ٢٠٢١.

٢. رفاه عبد العظيم عبد الحسن، السياسات العامة للأمن الوطني في مكافحة الإرهاب في العراق بعد عام ٢٠٠٣، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية العلوم السياسية، قسم النظم السياسية والسياسات العامة، جامعة النهرين، ٢٠١٧.

رابعا: شبكة الانترنيت:

١. خالد عبد الغفار البياتي، *التطرف والسياسة الوطنية*، مركز النهرين للدراسات الاستراتيجية، تاريخ النشر ٢٠١٨/١١/٢٩، من الرابط الاتي : https://linksshortcut.com/SUOOn

٢. هشام الهاشمي، *استراتيجية (داعش) في العراق*، جريدة العالم ، من الرابط الاتي: http://www.alalem.com/index.php?aa=News&id٢z=١٤٠٧٣

٣. منظمة الأمم المتحدة، *لقد حقق العراق خطوات كبيرة في مجال منع التطرف العنيف، من* الرابط الاتي :https://linksshortcut.com/deXXp :